

المُنْتَجاتِ الْزَرَاجِيَّةِ بِطَارِجَةِ إِلَىِ تَسْوِيقِ!!



- مختصون: تسويق المنتجات الزراعية يفتقر للبنية التحتية
- تقرير: تصدير المنتجات الزراعية تحت أسماء بلدان أخرى

إرشادي وتوجيهي ودراسة أسواق خارجية والترويج فيها لمنتجاتها متى توفر التمويل لذلك والمشاركة في المعارض الزراعية الإقليمية والدولية وإشراك الشركات الخاصة والجمعيات التعاونية في الترويج لمنتجاتها وعقد ورش عمل للمصريين من حين إلى آخر ونحن رجعنا قبل أيام من دراسة السوق الجيبوتي من أجل تسويق منتجاتنا فيها ووجدناها مناسبة لتسويق منتجاتنا لهذا ندعوه القطاع الخاص عبر صحيقتكم إلى الدخول بقوة الترويج لمنتجاتنا في هذا السوق والأسواق المجاورة.

توصيات

وأوصى تقرير «تنمية الصادرات الزراعية في مجال الخضروات والفاكهه بتوجيه الإنتاج المدروس والبني على التخطيط المسبق لإيجاد منتجات تلبي الطلب في الأسواق الخارجية والإيمان الأكيد بأن اليمن قادرة على زراعة معظم محاصيل الخضر والفاكهه وتوفير نسبة كبيرة تغطي الاستهلاك وأوصى تقرير «تنمية الصادرات الزراعية في مجال الخضروات والفاكهه بتوجيه الإنتاج المدروس والبني على التخطيط المسبق لإيجاد منتجات تلبي الطلب في الأسواق الخارجية والإيمان الأكيد بأن اليمن قادرة على زراعة معظم محاصيل الخضر والفاكهه وتوفير نسبة كبيرة تغطي الاستهلاك

من البقوليات الجافة بقيمة إجمالية بـ ٩ مليارات و٥٢٢ مليون ريال ومن البطاطس ٤٧ طناً بقيمة ١٤٣٣ مليون ريال و١١٠ مليون ريال ومن الطماطم ٨٨٩ طناً بقيمة ٢٥١ مليون ريال و٥٠ مليون ريال ومن البصل ٣٩٣٢ طناً بقيمة ١٢٢ مليون ريال و٢٥٠ مليون ريال و٣٠٠ ألف ريال وحضروات أخرى ٢٨٠ طناً إضافةً إلى حضروات محفوظة ٥٤٠ طناً بقيمة ٢٩١ مليون ريال و٤٤٠ مليون ريال.

أما ما تم تصديره في عام ٢٠٠٧ م من الفاكهة ٩٢٩ طناً بقيمة ١٠٠٠ مليون ريال ومن التفور ٢١٧ طناً بمبلغ ١٦٤٥٠٠٠ ريال إضافةً إلى منتجات فاكهة حيث بلغت كميته ٥٤٦٠ طناً بمبلغ ٣٩٤٩٦٠٠ ريال.

مشيراً إلى أن معظم تلك الصادرات تذهب إلى دول الجوار خاصة بلدان مجلس التعاون الخليجي، وأنه فيما يتعلق بالاستيراد فقد تم استيراد ٤٣٦٧ طناً من البقوليات الجافة بمبلغ ٣٩٧١٣٦٠٠٠ ريال ومن خضر متفرعة طازجة ومحفوظة ٤٠٢٤٥ طناً بقيمة ١٦٧٥ ريال وتمور ٣٦٤٣٦٨ طن بقيمة إجمالية ١٢٢٥٠٦٠٠ ريال وفاواكه متنوعة ٣٢١٤٢ طناً بمبلغ ١٥٧٧٠٥٨٧٠٠٠.

مکالمات

ويمكِّن إضافة مُتطلبات الزراعة التي سبقت
القيام بمهامها، والتجهيز للحاصلات المطلوب
تصديرها، والحمد من ظاهرة حصاد المحاصيل
في عبوات لا تتناسب وطبيعتها وإعادة النظر في
دور الاتحاد التعاوني الزراعي بما يشجع أعضائه
على الانخراط في عملية الإنتاج وتسيير وتصدير
المنتجات الزراعية، وإيجاد قاعدة معلومات فيما
يخص أولويات واحتياجات الأسواق، وتأمين
الوسائل المكتبة خاصة المتعلقة بالتمويل من خلال
مؤسسة أو بنك يساعد على تمويل الصادرات،
وتذليل الصعوبات التي تواجه عملية التسويق
والشحن والنقل والتصدير، والحمد من تناهى ظاهرة
الوسطاء من أجل المنتج، وتغافل المزارع.

من تلبية المنتج لمتطلبات السوق، وممكان وموقع المنتج بالنسبة للمستهلك، ومدى إشراك تدخل الحكومة في صلاحيات التسويق، والرقابة، والحدود التسويقية وصحيح أن سلسلة عمليات التسويق للمنتج الزراعي تمر عبر عمليات غير منصفة وخاصة شراء المنتج من المزارع بدون مزاد علىي مما يلحق الضرر بالمزارع وغبن بالأسعار ويقتضي الأمر أن يكون البيع بشفافية وأن تتم عملية البيع تحت إشراف الجهات المختصة لضمان تطبيق تعليمات ضبط جودة المنتجات الزراعية عندما يكون السعر الذي يجهنه المزارع غير عادل لا يمثل القيمة الحقيقة للبيع، وفي ظل غياب قاعدة المعلومات الحقيقة التي تعتمد عليها المزارع والتاجر في العملية الإنتاجية، وذلك بالارتفاع بمستوى جودة الصادرات الزراعية وزيادة القيمة المضافة من قبل المصدر اليمني وزيادة القدرة التنافسية على التصدير بين المنتجين وتحسين وضع الصادرات الزراعية ودراسة متطلبات الأسواق الخارجية، ونتيجة لعدم وجود نظام تسويق وخطط وبرامج تمتلك الفائض في مواسم الإنتاج وهو ما يؤدي وبالتالي إلى تكدس المنتجات بكميات كبيرة وبالتالي انخفاض أسعارها، كما حدث للمراعي صالح الذماري الذي تحدث بحرقة، مضيفاً: تحملنا تكاليف الزراعة طوال الموسم، والميوم تتكدس منتجاتنا بأسعار منخفضة، وطالب الدولة بتنظيم التسويق وإيجاد المزيد من الأسواق حتى يحصل المزارع على شيء مقابل تعبه.

ويقول راجح العوالي - مدير دائرة التسويق في الاتحاد التعاوني الزراعي: يعني تسويق المنتجات الزراعية، لأننا نحن اكملنا النبذة الثالثة

تحقيق /
مفیدرهم

>، ما أن تحل المواسم
الزراعية حتى ترى الأسواق
تغرق بالمنتجات والمحاصيل
التي تفتقر للتسويق الجيد..

تسويق الإنتاج الزراعي
هو كل ما يتعلق بجميع
الوظائف المماثلة بين
المنتج والمستهلك، أي بين
الذي يقوم بتوفير الإنتاج
للمستخدم النهائي بالشكل
المطلوب في المكان والوقت
المناسبين وبما يتباين
مع أهداف كل من المنتج
والمستهلك، وبالتالي فإن
السوق هو المكان الذي
تفاعل فيه قوى العرض
والطلب حتى يتحدد السعر،
وتعتمد العلاقة التسويقية
على عدة عوامل منها:

ويضيف حسين: تعتبر مشكلة التسويق الزراعي من أهم العوامل الرئيسية المحددة للتنمية الزراعية فنصيب المزارعين ضئيل ويحصلون على أرباح تسويقية ضئيلة ويتحملون تكاليف تسويقية كبيرة عند تسويق محاصيلهم وتكون العملية التسويقية لصالح الوسطاء، وتكون الكفاءة التسويقية لهذه المحاصيل متدينة، والكثير من المنتجات المعروضة للبيع في الأسواق غير مصنفة وفقاً لمجموع الجودة، وعدم كفاءة أسواق المنتجات الزراعية وافتقارها لمعلومات تغول عليها من حيث الأسعار والكمية والقيمة للمنتجات المسوقة، وعدم امتلاك معظم المزارعين وبعض بائعي الجملة الوسيلة للحصول على معلومات عن أسعار الأسواق قبل أن تقرره عملية الحصاد ونقل منتجاته للأسواق، وإرتفاع المخاطر المالية لكل من البائع والمنتج تحت ظروف نظام الشراء المباشر، حيث يساهم كل من بائعي الجملة والمزارع بالمثل في مخاطر الأسعار، والقصور في تجميع الخضار والفواكه، حيث يتم جمع تلك المحاصيل في أماكن غير مناسبة في المزرعة مما يعرض تلك المحاصيل في كثير من الأحيان لحرارة الشمس الساطعة والأتربة وبالتالي حدوث التلف، ويقوم معظم المزارعين بتسويق منتجاتهم بدون أي تدريب في اختيار الجودة، والتعبئة محدودة بشكل عام وستستخدم الصناديق والشوالات والأكياس البلاستيكية، ونقل المنتجات الزراعية تتم بواسطة سيارات نقل عادي غير مبررة، وتحميم المنتجات فوق السيارات بشكل مختلط مما يعرضها للتلف.

ويشير خبراء اقتصاديون إلى أن جهل المزارعين باساليب التعامل مع المنتج من حيث الجودة والمواصفات وأمور أخرى مثل التنظيف والتغليف تعد عائقاً أمام تصدير المنتجات الزراعية إلى